بعد دعوات إلى تغليب العقل والحكمة وتقديم المصلحة العامة

هل تهدأ العاصفة النيابية التي هبت في وجه الحكومة ؟

■ الحميدي : لن تنجلي الأمور إلا بالعودة للعقل وحرفنة الإدارة والبعد عن التصيد وحب الوطن

بدر الحميدي

شعيب المويزري

احمد الشحومي

■ الشحومي: إرهاب فكري يمارس على النواب في مسألة استجواب رئيس الوزراء

■ من يعترض على مشاركة الحكومة في التصويت بالمجلس فليذهب إلى تعديل اللائحة والدستور

■ بعض النواب لا يريدون أن يشارك الوزراء في المداولات ولا يصوتون في تشكيل اللجان

■ المويزري : اليوم «الأحد» الساعة الواحدة ظهراً سأضع النقاط على الحروف

■ مراقبون : التوصل إلى حلول توافقية وتغليب لغة العقل والمصلحة العامة ضروري هذه الفترة

■ هناك أزمة داخلية تتمثل في جائحة «كورونا» لا بد من وضعها بعين الاعتبار

■ هذه التحديات تستلزم وبصورة عاجلة الاصطفاف والوحدة لمواجهتها بكل قوة

■ الطبيخ : غياب التعاون لا ينتج عنه سوى مزيد من الأزمات وتأخر وتيرة الإصلاحات

■ الإصلاحات التشريعية المرتقبة ستنعكس إيجابا على تعزيز دور مهنة المحاسبة والمراجعة

بعد عاصفة الاستجواب الذي تقدم به 3 نواب هم تامر السويط ، وبدر الداهوم ، وخالد العتيبي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الأسبوع الماضي ، والذي على إثره اتخذت الحكومة قرارها بعدم حضور جلسة الأربعاء الماضي ، فيما باتت استقالتها قاب قوسين أو أدنى ، بدا الهدوء مسيطراً على الساحة السياسية في بداية الأسبوع الحالي .

في هذا السياق ، دعا النائب بدر الحميدي عبر حسابة الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إلى العودة للعقل ، و»حرفنة» الإرادة .

وقال الحميدي في تغريدته «لن تنجلي الأمور إلا بالعودة للعقل وحرفنة الإدارة والبعد عن التصيد وحب الوطن».

من ناحيته قال نائب رئيس مجلس الأمة النائب أحمد الشحومي إن هناك إرهابا فكريا يمارس على النواب في مسألة استجواب رئيس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، فكثير منهم يخاف من ضغط موقع التواصل الاجتماعي «تويتر».

وبين الشحومي أن من يعترض على مشاركة الحكومة في التصويت بالمجلس فليذهب إلى تعديل اللائحة والدستور بما أنهم يملكون الأغلبية.

وأكد الشحومي خلال الفيديو أن هناك إرهابا فكريا على كل من يدلي خلاف موجة معينة، ولا نعرف إلى أين ذاهبون؟ فما القضية التي عالجناها؟ وأين هموم الوطن والمواطنين؟ مستدركا: «الكثير من النواب يخافون من ضغط تويتر»، مضيفا: «لم نختلف على هموم المواطنين، بل اختلفنا على البحث عن خبير دستوري واحد وعن سابقة دستورية واحدة بمدى لائحية قيام مجلس الأمة بالتحقيق مع الأمانة العامة للمجلس وموظفيه وحرسه».

وتساءل: «هل كل هؤلاء النواب مقتنعون باستجواب رئيس الوزراء؟ صدقوني لا، ونحن لا نملك عدم عودة الشيخ صباح الخالد إلى رئاسة مجلس الوزراء، بل سمو الأمير، وعلى افتراض تم ذلك ولم يعد الخالد إلى رئاسة الوزراء، إلا أن بعض النواب لا يريدون أن يشارك الوزراء في المداولات ولا يصوتون في تشكيل اللجان، إذن لماذا لم يغير هؤلاء النواب الدستور؟! غريب هذا الأمر. بعض النواب لا يعرف يقرأ اللائحة الداخلية فكيف سيقرأ الدستور؟!».

من جهته غرد النائب شعيب المويزري عبر حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قائلا : « غداً «اليوم» الاحد الموافق 10 / 1 / 2021 تقريبا الساعة الواحده ظهرا سأضع النقاط على الحروف.

من جهتهم أكد مراقبون أن التوصل إلى حلول توافقية ، وتغليب لغة العقل ، والمصلحة العامة ضروري هذه الفترة ، خصوصاً في ظل الأزمة الداخلية المستمرة من قرابة العام ، والتي تتمثل في جائحة كورونا ، والتي خلفت تداعيات اقتصادية كبيرة ، مبينين أن المنطقة كذلك تواجه أزمة ربما تصل إلى حد استعار حرب بين أمريكا وإيران.

وأضافوا أن كل هذه التحديات تستلزم وبصورة عاجلة الاصطفاف والوحدة لمواجهة هذه الأزمات ، والبحث عن حلول لها ، بدلاً عن الشقاق والخلاف ، الذي من شأنه تأخير الحلول ، ومن ثم الضغط على الاقتصاد الذي يعاني أكثر منذ بداية الجائحة .

وكان النواب تامر السويط ، وبدر الداهوم ، وخالد العتيبي قد تقدموا باستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد من 3 محاور .

واشتمل الاستجواب الأول في دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي السادس عشر على ثلاثة محاور، الأول يتعلق بمخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد.

وتعلق المحور الثاني بهيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان، فيما اختص المحور الثالث بالإخلال بالالتزام الدستوري في المادة «98» من الدستور.

على صعيد متصل دعا رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين فيصل الطبيخ السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى تجنب الخلافات والابتعاد عن منطق التأزيم والتركيز على ملفات الاصلاح الاقتصادي التي طال انتظار انجازها وطال الحديث عنها.

وأشار، في بيان صحافي، الى أن الجمعية تستلهم تلك الدعوة من ثنايا الخطاب الأميري في افتتاح دور الانعقاد السادس عشر والذي شدد على الابتعاد عن لغة التأزيم، مبينا أن غياب التعاون لا ينتج عنه سوى مزيد من الأزمات وتأخر وتيرة الإصلاحات التي ستؤثر بلا شك على دوران العجلة الاقتصادية، ومواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد حاليا والتي تستدعي من الجميع التكاتف والتعاون من أجل إيجاد حلول جذرية لتلك التحديات.

وشدد الطبيخ على أهمية العمل على مواصلة الاصلاحات التشريعية التي أقرها مجلس الأمة مؤخرا والتي من أهمها: قانون مزاولي مهنة مراقبة الحسابات ولائحة الشركات المهنية للخدمات المحاسبية وقانون الإفلاس وتعديلات قانون الشركات وقانون التأمين، وهي كلها قوانين تصب نحو تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة.

وبين أن الإصلاحات التشريعية المرتقبة ستنعكس إيجابا على تعزيز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في واقع بيئة الأعمال، ويدفع بتحقيق المزيد من الشفافية ومحاربة الفساد كون البيانات المالية هي المرآة العاكسة لأداء الشركات والبنوك.

وأوضح الطبيخ أنه لا يمكن تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية دون وجود مظلة تشريعية متكاملة تراعي احتياجات المستثمر المحلي والأجنبي وتدفع نحو جعل البيئة الاقتصادية جاذبة للاستثمارات سواء المحلية والأجنبية.

واستدرك بالقول: هناك الكثير من القوانين التي تحتاج إلى مراجعة، كما أن معرفة تطلعات المستثمرين وأصحاب الشركات من بين الأولويات الواجب على الحكومة مراعاتها عند تقديم مشاريع القوانين الاقتصادية الملحة على مجلس الأمة.

وأشار الطبيخ إلى أن العجز المالي المزمن ونفاد سيولة الاحتياطي العام وتعزيز استثمارات صندوق الأجيال القادمة وإيجاد حلول شاملة للتركيبة السكانية والقضاء على العمالة الهامشية من بين الأولويات التي يتطلع إليها المواطن الكويتي ويطمح الى أن تتعاون السلطتان التشريعية والتنفيذية لإنجازها. واستدرك قائلا: من بين الأولويات الأخرى التي يتطلع إليها الشعب الكويتي العمل على توفير وظائف للخريجين الجدد القادمين إلى سوق العمل والعمل على فتح المجال أمامهم في القطاع الخاص

مجلس الأمة

فيصل الطبيخ

مرزوق الخليفة يقترح تجنيس ما لا يزيد على 4 آلاف شخص في 2021

قدم النائب مرزوق الخليفة اقتراحا بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2021، بما لا يزيد عن 4 آلاف شخص.

ونص الاقتراح على أن «يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2021م وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م المشار إليه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص».

وقالت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2021: تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناءً على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند «ثالثا» من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة، بالتطبيق لأحكام هذه المادة، ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة الأمنية، وقد صدر القانون رقم 27 لسنة 2019 في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019 بالتطبيق لأحكام البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية.

مرزوق الخليفة